وفقا لدراسة حديثة:

الدعوة لإعادة تأهيل وتدريب خريجي الجامعات ومعاهد التعليم الفني وإعادة النظر في السياسة التعليمية الحالية

الثورة/عبدالله الخولاني

دعت دراسة حديثة إلى إيجاد حلول سريعة لإعادة تأهيل وتدريب خريجي الجامعات ، ومعاهد التعليم الفني والتدريب التقني الذين لم يحصلوا على فرص عمل حتى الآن ، وبما تتطلبه نوعية العمالة المطلوبة في دول مجلس التعاون الخليجي ، من خلال التنسيق بين وزارات الشؤون الاجتماعية والعمل ، الخدمة المدنية ، التربية والتعليم ، التعليم الفني والتدريب المهني لتسخير كافة الإمكانيات والتجهيزات بما يحقق إعادة التأهيل والتدريب المطلوب ، لن يتأتى ذلك إلا بوجود إرادة سياسية جادة لإنجاز هذا المطلب في فترة زمنية محددة لا تتجاوز عاماً واحداً مع الاستمرار بعد ذلك في إعادة التأهيل لمن لا يزالون بحاجة إليها .

تنسيق

وشددت الدراسة الموسومة بعنوان (الجهود الرسمية لتأهيل العمالة اليمنية بين الواقع والمأمول) والتي أعدها الدكتور عبد العزيز مهيوب الوحش لمؤتمر العمالة اليمنية على ضرورة التنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي التي طلبت عمالة يمنية للمشاركة في إعادة التأهيل التي تنوي الحكومة القيام بها ، بالإضافة إلى التنسيق مع البنك الدولي والاتحاد الأوربي ، وغيرها من الدول التي ساهمت في إعداد الاستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتقني بهدف الحصول على المساعدات المالية والفنية التخصصية المؤدية إلى انجاز مهمة إعادة التأهيل.

وأكدت على أهمية إجراء مراجعة وتقييم شامل لكافة السياسات والخطط والأهداف والاستراتيجيات والتشريعات المتعلقة بالنظام التربوي التعليمي بهدف الاستفادة من الأخطاء السابقة ، وإحداث تغيير جذري شامل في كل ما يتعلق بهذا النظام بدءا بإعادة النظر في مراحله ، ونوعيته ، وبنيته ، وأهدافه ، وفلسفته ، وتنظيماته ، وتجهيزاته، ومحتويات مناهجه ، والعاملين فيه ، وأساليب وطرق تقييمه وتقويمه ، وعلاقاته بحاجات المجتمع ، ومطالب التنمية ، وسوق العمل ، وغيرها .

خارج العصر

وخلصت إلى أن تأهيل وتدريب العمالة اليمنية من خلال مؤسسات التعليم المعتمدة اجتماعيا للقيام بهذه الوظيفة لم يعد اليوم شرطا ضروريا لحياة كل فرد من أفراد المجتمع الذين يتطلعون لتحقيق آمالهم وطموحاتهم بقدر ما صار ضرورة اجتماعية لخلق الطموحات المستقبلية ، فالمجتمع الذي لا يستطيع أن يعلم ويؤهل ويدرب أبنائه بما يتناسب مع مطالب التنمية وحاجات سوق العمل ، ويمكنهم من القدرة على التعامل مع وسائل الإنتاج المعمول بها في العصر الراهن ، سيجد نفسه خارج العصر عاجزا عن تحقيق مطالب التنمية.

وبحسب الدراسة فإن النظام التربوي التعليمي لم يضع الأهداف والخطط والسياسات الكافية التي تلبي مطالب التنمية وحاجات سوق العمل الحالية ،و يتضح ذلك من خلال عدم قدرة الحكومة على إيجاد فرص عمل للشباب العاطلين عن العمل ومنهم الكثير من خرجي الثانوية العامة والجامعات ، وعدم قدرتها على استغلال (٩٠٠) فرصة عمل عرضت عليها من مجلس التعاون الخليجي بسبب عدم توفر العمالة اليمنية التي تمتلك مهارات فنية وتقنية عالية الجودة تستطيع أن تحل محل العمالة الأجنبية في دول المجلس .

حشد الجهود

ودعت إلى ربط التعليم بالتنمية وبحاجات المجتمع من العمالة الماهرة غير أن هذا يستوجب أولا من الساسة ، ورجال الفكر ، ورجال التربية ، وكافة التنظيمات السياسية اليمنية ومؤسسات المجتمع المدني ، وكافة فئات المجتمع ومؤسساته تدارك الوضع للخروج من المأزق الذي يعانيه النظام التربوي التعليمي الحالي بمختلف مراحله وأنواعه ،

وقالت: إن النظام التربوي التعليمي ? رغم محاولات الإصلاح الذي شهدها ويشهدها حتى اليوم ?صار عاجزا عن تجديد نفسه بما يتوافق مع ما فرضته التقنية الحديثة وثورة المعلومات والاتصالات ، وغدت مخرجاته لا تخدم الخطط التنموية وسوق العمل ، بقدر ما تمثل عائقا أمام جهود التنمية .

وأضافت: في الوقت الذي نجد فيه سوق العمل بأمس الحاجة للعمالة الماهرة الفنية والتقنية ، نجد مؤسسات التعليم الحالية تضخ أعداد هائلة من المتعلمين لا يحتاج إليهم سوق العمل وباتوا يشكلون بطالة إضافية إلى البطالة التي يعاني منها المجتمع .

تأهيل

واستنتجت الدراسة إن تنمية ، وتأهيل ، وتدريب كوادر بشرية مزودة بمستويات مهارية عملية قادرة على المنافسة وذات مستويات أداء وإتقان عالية قادرة على المنافسة مع الغير للحصول على فرص العمل المتاحة في دول الجوار – بعد استعدادها لقبول العمالة اليمنية الماهرة – يستدعي الخروج برؤية شاملة ومتكاملة ومتوازنة للنظام التربوي التعليمي مع التركيز على التعليم الفني والتدريب المهني ، ليس بصيغته الحالية ، وإنما بالصيغة التي يتطلبها القرن الواحد والعشرين مما يعني " فتح تخصصات جديدة بمضامينها الحديثة ، ومتابعاته الجديدة في فروع العلم وتطبيقاته كي تكون الكوادر المتخرجة مكتسبة للمعارف والمهارات والاتجاهات القادرة على شغل الوظائف والمهن التي يشغلها نمو الاقتصاد والتقدم العلمي والتقني .

وبينت أن على الحكومة إذا أرادت قبول العمالة اليمنية في دول مجلس التعاون الخليجي أو في دول أخرى مستقبلا فعليها أن تراعي التكامل والتوازن بين مختلف المراحل التعليمية مع إعطاء التعليم الفني والتدريب التقني اهتماما جادا لأنه سيؤدي إلى مخرجات توفر المهارات الفنية والتقنية القادرة على تلبية احتياجات سوق العمل المحلية وغير المحلية .

جهود مشتتة

وأوضحت أن الأصوات قد تتعالى بشأن اهتمام الحكومة بإصلاح العملية التعليمية من خلال إقرار عدد من الاستراتيجيات التي تهدف إلى الإصلاح ، ولا يستطيع احد إنكار ذلك غير أن هذه الاستراتيجيات لم تنطلق من رؤية إستراتيجية عامة قادرة على إحداث التغيير أو الإصلاح الشامل للعملية التعليمية بل جاءت على هيئة جهود مجزأة ومشوهة، ولذلك لم نشاهد نتائجها الفعلية في الواقع المعاش بسبب الاختلالات التي رافقت تنفيذها ، والدليل على ذلك أن مؤشرات نتائج الإستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي منذ بدء تنفيذها حتى الوقت الراهن لا تنبئ بالقدرة تحقيق الهدف الأساس المتمثل بالوصول بمعدلات الالتحاق في مرحلة التعليم الأساسي إلى (٩٥ ٪) خلال الأعوام (٢٠٠٣–٢٠١٥م) كما تم تحديدها في الإستراتيجية ، إذ نجد أن ما تحقق حتى الآن دون مستوى الطموح ، فالفارق الذي تحقق في مدخلات هذه المرحلة بين عام ٢٠٠٢م / ٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ م لم يتجاوز (٠,٧٥) نقطة ، مما يعني أن جهودا أكبر يجب أن تبذل فيما يتصل بتشجيع الالتحاق بالتعليم الأساسي ، والاستمرار فيه ، ناهيك عن أنه يتسم بانخفاض الكفاءة الداخلية بسبب ارتفاع نسبة الفاقد التربوي ، وما يمثله من هدر اقتصادي ناتج عن وجود إعداد كبيرة من السكان دون امتلاك المهارات الأساسية التي تمكنهم من الانخراط في سوق العملكما أن إستراتيجية التعليم الثانوي والجامعي لم يتم إقرارهما وتنفيذهما حتى اليوم كما أن المتتبع للجهود الرسمية التي بذلت من اجل رفع المستوى المهاري والعلمي للقوى العاملة اليمنية يجد أنها تعاني العديد من الاختلالات ، فالغالبية العظمى من هذه القوى تعاني من الأمية، وفي أحسن الأحوال تعرف القراءة والكتابة ، حيث تشير النتائج النهائية للتعداد العام سنة ٢٠٠٤ م (التقرير الثاني) إلى أن (٧٦,٧٨٪) من إجمالي السكان (١٠ سنوات فأكثر) أميون أو يقرأون ويكتبون فقط .

وأشارت الدراسة إلى أن النظام التربوي التعليمي بحاجة إلى أن يتغير إذ لم تعد الإصلاحات الجزئية قادرة على إحداث نقلة نوعية في العملية التربوية التعليمية الحالية ، ولم يستطع تأهيل الكوادر القادرة على تلبية السوق الوطنية فما بالك بسوق العمل الخليجية التي تفضل الحصول على القوى العاملة التي تلبي متطلبات التكنولوجيا التي تجاري السوق العالمية المعاصرة ولمجارات هذا الطلب الخليجي من العمالة اليمنية ينبغي أن يتغير النظام التعليمي الحالي بحيث يشمل هذا التغيير سياساته ، وفلسفته ، وأهدافه ، ومحتويات مناهجه ، وأساليب تقويمه ، وغيرها من الإجراءات المؤدية إلى التكامل بين ما هو نظري و ما هو عملي ، وبما يكسب التلاميذ والطلاب معارف ومهارات علمية وتقنية تنسجم مع متطلبات التنمية الشاملة ، وسوق العمل ، وروح العصر الذي يعيشون فيه .

صعوبات

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أكدت أن سوق العمل في الوقت الراهن يشهد صعوبات وتحديات قائمة بين العرض والطلب بسبب عدم توافق مخرجات التعليم والتدريب مع احتياجات السوق ، واستمرار نمو مخرجات التعليم الجامعي الحكومي في تخصصات تفوق حاجة سوق العمل مع عدم توافق مؤهلات الخريجين العاملين مع متطلبات وظائفهم التي يمكنهم العمل بها ، وهذا يؤكد أن النظام التربوي – التعليمي الحالي لم يهتم بجودة العملية التعليمية ، ولم يهتم بإعداد العمالة الماهرة التي يستطيع النهوض بالتنمية بقدر ما تعد أفواج من الخريجين في تخصصات متكررة لا حاجة لها ، كما أن بعض الأقسام الجديدة التي تم أنشاؤها في بعض الكليات لم يتم الاستفادة منها رغم حاجة المؤسسات التعليمية لها (مثل أقسام الإرشاد النفسي التربوي ، والتربية الخاصة ، وتعليم الكبار ، ورياض الأطفال وغيرها) وهذا بدوره يدل من ناحية على غياب الجامعة عن متطلبات التنمية ومشكلات المجتمع ، وحاجاته ، وهو من ناحية أخرى دليل على سؤ تنسيق بين مؤسسات التعليم مع بعضها ، ومؤسسات التعليم وسوق العمل ، وعدم وجود رؤية واضحة لدى الجامعات لاحتياجات المجتمع وسوق العمل ، ناهيك عن تدني المستوى التعليمي في المجالات النظرية والتطبيقية ، وهذا أدى بدورة إلى ظهور بطالة متزيدة عام بعد آخر بين المتعلمين .

بطالة الشباب

وتوضح منظمة العمل الدولية بصنعاء أن نسبة البطالة بين الشباب اليمني عالية ، حيث بلغت ٣٧٪ من العاملين الداخلين إلى سوق العمل ، ولم يسبق لهم العمل من قبل ، وذلك بسبب ضعف كفاءة النظام التعليمي في إعدادهم ، وتأهيلهم لسوق العمل ، وغياب المهارات لديهم ، وهذا يعني أن الكثير من مخرجات التعليم الجامعي أسهمت في ارتفاع نسبة البطالة لدى الشباب ، مما يتطلب مراجعة شاملة إذا لم نقل تغيير جذري شامل لسياسات ونظم وأهداف وخطط الجامعات بحيث يأخذ هذا التغيير في الاعتبار متطلبات التنمية الشاملة ، واحتياجات سوق العمل ، وما يحدث من تغيرات علمية وتقنية متسارعة .

مناهج عقيمة

ويلفت الدكتور مهيوب إلى أن واقع التعليم الفني والتدريب المهني الذي كان يعول عليه في تصحيح الخلل القائم في هرم القوى العاملة وإيجاد نوع من التوازن بين مخرجاته ، ومخرجات التعليم الجامعي لم يعد قادرا بوضعه الحالي على تلبية الحاجات الأساسية من العمالة الماهرة والتقنية العالية التي تتطلبها التنمية وسوق العمل المحلية والخليجية ، فأصبح يمثل عبئا على كاهل المجتمع لأن الجدوى الاقتصادية المرجوة منه ضعيفة جدا إذا ما قورن بعدد المعاهد والمراكز التي تشرف عليها وزارة التعليم الفني والتدريب المهني بقطاعاتها المختلفة إذ تشير البيانات ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ م أن هناك (٥٧) معهدا ومركزا هي العاملة على مستوى الجمهورية منها (٤) كليات مجتمع ، وعدد الطلاب المقيدين بالتعليم الفني والتدريب التقني(٢٢٢٣٢) طالبا وطالبة ، ومع ذلك نجد البطالة منتشرة بين خريجية لعدم مسايرة المناهج الدراسية والتجهيزات الحالية لمتطلبات السوق ، ولذلك تم رفض أسواق العمل الخليجية لهؤلاء الخرجين بدعوى عدم امتلاكهم المهارات الأساسية للعمل رغم أنها كانت قد أبدت استعدادها لقبول (٩٠٠) ألف عامل ماهر وتقني حسب تصريحات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، ولكي لا تفقد الحكومة هذه الفرصة عليها إيجاد مخارج سريعة لإعادة تأهيل العمالة اليمنية بما يتوافق مع احتياجات السوق الخليجية .

التنمية البشرية أولاً

أريب محمد عبد الغني

■،، لقد أصبح اليمن وأبناؤه اليوم يكافحون بصدق وعزيمة وإصرار ويخطون أولى خطواتهم على الطريق الصحيح نحو الألفية الثالثة أكثر وعياً وإدراكاً تاماً بما يريدون تحقيقه والوصول إليه على أرض الواقع، ولما يدور حولهم من تطويرات متسارعة إقليمية وعالمية، وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وهم اليوم من قرر الإسراع «باليمن» وبخطى إنسانية حضارية متوازية ومتوازنة لتتمكن من تبوؤ موقعها الجديد على المدى القريب والبعيد في الخارطة الاقليمية والعالم.

إن المهمة الاساسية للحكومة القادمة تتمثل في توفير ظروف وإمكانات عصرنة الإنسان اليمني واقتصاده وادماجه ضمن إطار اقتصاد المنطقة والعالم بما يعنيه ذلك «الانفتاح الكامل وبمفهومه الشامل»، لأنها هي كلمة السر لحل اللغز الذي ظللنا نبحث عنه طوال الفترة الماضية الذي يمكننا من أن نحقق استحقاق التقدم والتطور والرخاء والازدهار لبلادنا وشعبنا، وهي بالحقيقة مهمة شاقة تتطلب بذل مزيد من العمل والجهد اللازم والعزم والإصرار، وفي نفس الوقت لا نشك أن ما تحقق من إنجازات في الفترة الماضية كان أهمها الوحدة الوطنية والجانب الديمقراطي والبدء بالبناء المؤسسي، قد فتح الباب للعمل على كافة المستويات والجوانب وهو الحصيلة المتوفرة للبناء عليه والتسريع في التنمية للتقدم والتطور اللازم.

إننا جميعاً كيمنيين نخطو خطواتنا بنظرة متطلعة إلى أفق أوسع ولاسدال الستار على مرحلة تاريخية بكل ما حملت من إيجابيات وسلبيات ومن انجازات وإخفاقات قد حتم علينا جميعاً التغيير والتطلع للمستقبل الافضل وبنية مخلصة وصادقة لتأسيس العمل بمؤسساتية أكثر اختبارية تنمو نموا طبيعياً وسلساً.

ولا يستهين أحد بحجم الصعوبات والعقبات والتحديات الماثلة أمامه أو التي قد تواجهه لتحقيق وإنجاز ذلك الاستحقاق، ومن المهم القول أن على الجميع أن يكونوا عند مستوى المسؤولية الوطنية والمنعطف التاريخي الاستثنائي، وكذا المراحل القادمة لاجتيازها وبنجاح متحلين بروح الفريق الواحد والأسرة الكبيرة المتماسكة والمتينة، وهو ما يحتم علينا جميعاً ولاء وطنياً مطلقاً وتلاحماً جماهيريا استثنائياً حتى نتمكن من تخطي تلك الأخطاء التي ارتكبت من قبل الاطراف السياسية بما فيهم الحاكمة والمعارضة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وغيرهم من الفاعلين المحليين، والتي ما كانت لتتبلور ووصلت إلى حدها الخطير لولا قصور الوعي وعدم الإدراك العميق بما نريد من تطلعات وأماني وطموحات كشعب وبكل شرائحه الاجتماعية، إن هذه الأخطاء تتيح لهذا الجيل الجديد «الشبان والشابات» الذي يتشكل اليوم في عموم محافظات الجمهورية بأن يدركها ويجعل منها دروساً ومواعظ تنير له الطريق ليكون قادراً على رسم مستقبله المشرق، والتاريخ وحده كفيل وقادر على إنصاف أولئك الأوفياء الذين صنعوا المجد للوطن، وأولئك الذين ينتصرون لطموحات وتطلعات أبنائه، لتعزز من قدراتهم واطلاق كامل طاقتهم الإبداعية الخلاقة وتمكنهم من فرض أنفسهم على الواقع العملي وأخذ دورهم الطبيعي ليشاركوا في البناء والتنمية وتعزيز وتطوير الواقع الذي سوف ترتكز عليه ملامح المستقبل، وحتى يكون لبلادنا الوزن الثقيل وتكون قادرة على أخذ زمام أمورها وتجاوز مشكلاتها والمبادرة في الوقت المناسب لمواجهة أي تحديات قد تؤثر على أمن وسلامة المنطقة والعالم.

ومن الأهمية القول: إن من حولنا سواء القريب أو البعيد من حقه العيش بأمن واستقرار لأنه يدرك تماماً قيمة ذلك، ولكي نعزز ذلك فإنه من اللازم أن نكون قادرين على حماية أنفسنا وبلادنا أولاً وتعاون محيطنا والعالم لحماية مصالحنا المشتركة الحالية والمستقبلية وهو مطلب مشروع، هذه المصالح التي تحقق لنا جميعاً، التقدم والازدهار والعيش بسلام ووئام وكرامة وعزة، ولكي نتمكن من تحقيق ذلك فعلينا أولاً تحقيقه في بلادنا وعلى مجتمعنا كيمنيين، وبقائنا على الخارطة كشعب حر كريم وعزيز أصبح أمراً مفروغاً منه، ولكن هل لنا أن نعزز هذا البقاء على المدى الطويل والبعيد كدولة قوية ومزدهرة، وذلك لأننا لا نستطيع التنبوء من قريب وبعيد بالمستقبل الذي إذا ما لم يتم استشعاره التنبؤ الاستعداد له من الآن فقد يداهمنا بما لا نطيق أو نتحمل تبعاته على مستوى الأرض والإنسان وهو المحك الحقيقي للجميع.

وفي الختام يمكن لنا القول: إننا بحاجة ماسة إلى التلاحم والترابط الوطني، لأنه يعطينا القوة والقدرة على العمل وبذل مزيد من الجهد، وهذه القوة والقدرة لا تتعزز إلا عن طريق ما نعد من خطط وما نقوم بإنجازه على أرض الواقع لصالح وطننا وشعبنا العزيز.

 # باحث وكاتب متخصص بالشؤون الاقتصادية